العولمة الاقتصادية وآثارها على التنمية في البلدان الإسلامية

دكتور/ خلف بن سليمان بن صالح النمري(*)

مُقَدِّمَة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد بن عبدالله صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً، أرسله الله للعالمين نذيراً ورسولاً، أما بعد :

فإن العولمة هي مفهوم حديث يهدف إلى توحيد العالم كله تقريباً في سوق عالمية واحدة. بمعنى أنه لا توجد قيود مفروضة على حركة التجارة والمال. كما يرى البعض أن العولمة هي فلسفة تقوم على مبدأ تحقيق تكاملية التعاون الدولي. وهي فلسفة تنادي بها وتعمل على تطبيقها الدول المتقدمة صناعياً، وتدعو إلى الحرية الكاملة للتجارة بين مختلف دول العالم.

وفي نظري أن العولمة هي اندماج أسواق العالم في سوق واحدة في مجالات التجارة، والاستثمار وانتقال الأموال والقوى العاملة . والتكنولوجيا والثقافات المختلفة ويكون ذلك ضمن حرية الأسواق.

ويمكن القول بأن العولمة هي :[توحيد ، أو تكامل أو اندماج] وهذا المفهوم موجود بين الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع أما الجديد فيها فهو اندماج الدول الفقيرة ذات الدخل المنخفض مع تلك الدول التي تملك القدرة الصناعية والتكنولوجيا.

وقد يكون لهذا الاندماج آثار كما سنبين لا حقاً .

ويجب أن يلاحظ أن العولمة ليست اقتصادية فحسب وإن كان الجانب الاقتصادي مهم جداً بل هو الأهم والعنصر المسيطر كما يبدو حيث أن فوائده ستكون بارزة. وخاصة عند رفع تلك القيود على التجارة وحركة رأس المال. وهناك

(*) أستاذ التنمية الاقتصادية المشارك – عضو هيئة التدريس بقسم الاقتصاد الإسلامي-جامعة أم القرى.

جوانب أخرى ثقافية واجتماعية وللمواجهة لا بد من تفعيل كافة تلك الجوانب وإعدادها للمواجهة وإتباع أفضل الطرق والأساليب العلمية واستخدام الوسائل الحديثة في نشر المبادئ والقيم الإسلامية بين أفراد المجتمع وخاصة شبكات الحاسب الآلي والانترنت وغيرها من القنوات العالمية لبث الوعي الثقافي في كافة الجوانب لأبناء المجتمع وتوعية الشباب والفتيات بالآثار الإيجابية والسلبية القادمة التي تنتج من النظام العالمي الجديد .

ومن المعلوم أن هذا النظام الجديد يقوم على التكامل الاقتصادي والاحتكار ، والوحدة ومن عثروان المؤسسات الضعيفة والصغيرة إن لم تتوحد في إطار شامل وكبير ، وتستفيد من فرص إيجاد مشروعات كبيرة وذلك عن طريق الاندماج أو التكامل فإنها ستواجه إشكاليات كبيرة قد تكبدها خسائر فادحة . وقد اتبع الباحث المنهجين الاستقرائي والاستنباطي في تحليل العولمة وأهدافها وآثارها .

ويهدف هذا البحث إلى توضيح الآثار الناجمة عن العولمة الاقتصادية على التنمية في البلدان الإسلامية ، وسنعرض في التمهيد لذلك إلى تحديد مفهوم العولمة وأهدافها ووسائل تحقيقها ، ونقسم البحث إلى ثلاث فصول وتمهيد وخاتمة وذلك على النحو التالي :

تمهيد : نتحدث فيه عن مفهوم العولمة الاقتصادية وأهدافها ووسائل تحقيقها .

الفصل الأول : آثار العولمة .

الفصل الثاني : العولمة على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية .

الفصل الثالث : كيفية مواجهة البلدان الإسلامية لموجة العولمة .

الخاتمة : ونثبت فيها خلاصة البحث وما توصل إليه .

تمهيد
مفهوم العولمة الاقتصادية وأهدافها ووسائل تحقيقها

أولاً: مفهوم العولمة الاقتصادية:

لقد كثرت مفاهيم العولمة لدى الكتاب الاقتصاديين واختلفت وجهات نظرهم وألفاظهم إلا أنهم متحدون في المعنى الحقيقي للعولمة ،، وهوسيطرة المفهوم العالمي على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[١] وجعلها عالمية من خلال آليات تسمى قنوات وأطراف العولمة . ومن تلك المفاهيم ما يلي :

١- العولمة هي : [توحيد العالم كله تقريباً في سوق عالمية أو كونية واحدة ، بمعنى أنه لا توجد قيود مفروضة على حركة التجارة والمال][٢] .

٢- العولمة هي : [فلسفة تقوم على مبدأ تحقيق تكاملية التعاون الدولي : وهي فلسفة تنادي بها وتعمل على تطبيقها الدول المتقدمة صناعياً ، وتدعو إلى الحرية الكاملة للتجارة بين مختلف دول العالم][٣] .

٣- العولمة هي : [إندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات مباشرة ، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتكنولوجيا ضمن حرية الاسواق][٤] .

وقيل هي ، دمج العالم وتكثيف الوعي بالعالم ككل ، أو تنظيم اقتصاد العالم بعمليات إنتقال الناس والصوت والصورة ، والأموال ، والمعلومات بكل أشكالها وألوانها[٥] .

---

(١) سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية ، ص١٩ ، دار الحامد للنشر والتوزيع ٢٠٠٤م، الرياض

(٢) جيفري ساكس: الاقتصاد الدولي وحل ألغاز العولمة، مقال منشور في مجلة Foreign Policy ترجمة : دانيال عبد الله نشرة الترجمة في مجلة الثقافة العالمية العدد ٨٨ ص ٢٦، ١٩٩٨م.

(٣) د. حسين عمر الحازمي أمين عام مجلس القوى العاملة، محاضرة [التوطين والتحديات المستقبلية] ونشر منها جزء كبير في جريدة المدينة يوم الأربعاء ١/ذو القعدة ١٤١٩هـ - ١٧/فبراير/ ١٩٩٩م، العدد ((١٣٠٨٧)) الصفحة الاقتصادية ص ١٩.

(٤) د. عدنان الهندي: ندوة العرب والعولمة – التحديات والمواكبة – منشورة في جريدة المدينة المنورة الثلاثاء ١٤١٩/٨/١٩هـ/ العدد ١٣٠١٦/ الصفحة الاقتصادية ص ١٩.

(٥) د.جوناثان فيردمان، النسق العالمي والعولمة ومتغيرات الحداثة، مقال منشور في كتاب محادثات العولمة) ص٩٤، ١٩٩٥م مايك فيذر ستون، ترجمة عبد الوهاب علوب (المجلس الأعلى للثقافة، مصر.

والعولمة هي من أكثر الكلمات التي تستخدم في المناقشات الخاصة بالتنمية والتجارة الدولية، والاقتصاد السياسي والاقتصاد الدولي . كما ينطوي مفهوم العولمة على معاني متعددة ، منها على سبيل المثال، أن العولمة هي عملية prossess في ظلها تصبح اقتصاديات العالم أكثر تكاملاً Integrated مفضية إلى اقتصاد كوني global economy وبدرجة متزايدة مفضية إلى صناعة سياسة اقتصادية كونية ، من خلال الوكالات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية (WTO)[١] . وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والشركات الدولية - المتعددة الجنسية - والاستثمار العالمي[٢] .

ويرى الكثير من المحللين في العالم الثالث أن العولمة في جوهرها ليست سوى محاولة لإعادة صياغة اقتصاد العالم كله طبقاً للنموذج الأمريكي، وهو هدف يتطلب إزالة الحواجز أمام تدفق البضائع ورؤوس الأموال[٣] .

من خلال التعريفات السابقة نجد أن العولمة وردت بعدة ألفاظ إلا أنها متحدة تدل على معنى واحد - (توحيد/تكاملية/اندماج/عملية ترابط) وفي ذلك ففيها ارتباط بين دول العالم لأنها تخضع لقوى السوق العالمية، وهذا الارتباط بين الدول ذات الدخل المرتفع موجود منذ الستينيات - أوربا ، اليابان ، الولايات المتحدة الأمريكية، وليس جديداً عليها .

أما الجديد فهو إندماج الدول الفقيرة ذات الدخل المنخفض[٤]، مما يضع اقتصادياتها في منافسة غير متكافئة مع الدول الصناعية الكبرى، نظراً للتباين الكبير في مراحل ومستويات النمو الاقتصادي ، والامكانيات والقدرات التصنيعية والتطور التقني[٥] .

(١) د. أحمد أبو الفتوح الناقة : مذكرات عولمة الأسواق الاقتصادية، ص١.
(٢) د.جوناثان فيردمان، النسق العالمي والعولمة ومتغيرات الحداثة، ص١٠٥ ، م.س.
(٣) د.غازي عبد الرحمن القصيبي، مقالات العولمة والهوية الوطنية ص ٢١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢٣هـ ، ٢٠٠٢م.
(٤) جيفرى ساكس: الاقتصاد الدولي، الثقافة العالمية ص ٢٧، م. س.
(٥) د. حسين عمر الحازمي أمين عام مجلس القوى العاملة، محاضرة [التوطين والتحديات المستقبلية] جريدة المدينة المنورة ص١٩٠.

ثانياً: الأهداف الاقتصادية للعولمة:

هناك مجموعة كبيرة من الأهداف التي تهدف العولمة الاقتصادية إلى تحقيقها في نظر المنظرين لها أو المتحمسين في كل من الدول المتقدمة والنامية . ويمكن صياغة أهداف العولمة الاقتصادية في شكل أسئلة كالتالي :

س١- هل ستكفل العولمة نمواً اقتصادياً أسرع لـ ٣/٤ البشرية (٤ر٥ مليار نسمة) الذين يعيشون في الدول النامية ؟

س٢ - هل ستؤدي العولمة إلى تطوير أم تدمير استقرار الاقتصاد الكلي ؟ بمعنى آخر هل الانهيارات المفاجئة وغير المتوقعة لاقتصاديات السوق (مثل المكسيك عام ١٩٩٤م) وشرق آسيا عام ١٩٩٧م) . هي نتاج تصدعات عميقة في عملية العولمة ذاتها أم هي نوع من التقلبات التي يمكن تجنبها في الطريق إلى إزدهار أكبر ؟

س ٣- هل تشجع العولمة على المزيد من اختلال توزيع الدخل، وإذا كان الأمر كذلك فهل تقتصر المشكلة على العمال قليلى المهارة في الاقتصادات المتقدمة أم أنها نتاج تكثيف قوى السوق في جميع أنحاء العالم.

س ٤- يتمثل في التساؤل حول كيفية توفيق المؤسسات الحكومية سلطاتها ومسؤوليتها على مختلف مستوياتها الاقليمية والوطنية والدولية في ضوء انبثاق السوق العالمي (الكوني).

وباختصار فإن للعولمة الاقتصادية أهدافاً متعددة لايمكن حصرها .إن العولمة الاقتصادية لاتؤدى إلى تكافؤ الفرص، ولا تعمل على سد الحاجات وتحقيق الرخاء . وإنما تقود إلى[1]:

١ . تقوية الاحتكار الاقتصادي والتجاري.

---

(١) د. حسين عمر الحازمي مرجع سابق، ص ١٩.
ميشيل تشو سو دوفيسكي ، عولمة الفقر ، ص١١ وما بعدها ، ترجمة محمد مستجير مصطفى ، الناشر للترجمة سطور ، القاهرة ٢٠٠٠م

٢. تقوية زيادة الاستهلاك زيادة لا متناهية.

٣. حصر العلاقات البشرية في علاقة السلطة والقوة.

٤. سيطرة الشركات متعددة الجنسية على الأسواق المحلية.

٥. تدمير حقوق الإنسان والاعلام الحر والديمقراطية والعدالة .

٦. زيادة البطالة في المجتمعات، ففي ألمانيا عام ١٩٩٦م أكثر من ستة ملايين يرغبون في العمل ، ولايجدون فرصة عمل ، وفي النمسا تصل نسبة البطالة في عام ١٩٩٧م إلى ٨٪ أي ضعف ما كانت عليه في عام ١٩٩٤م[١].

وهذا يؤدى إلى هدفين رئيسيين يعتبران من سلبيات العولمة التي تؤثر على اقتصاديات الدول النامية بشكل عام وهما :

١- دمج النظم الاقتصادية في العالم في سوق حره واحدة حسب النهج الذي تأخذ به الدول الغربية ذات الاقتصاديات الصناعية والتقنية المتقدمة[٢].

٢- تغليب ثقافة الغرب الصناعي على الثقافات الأخرى وهذا الأمر غير مقبول في عالم تطمح فيها مختلف الشعوب لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي يضمن لأفرادها المزيد من الرخاء والرفاه مع المحافظة على ثقافتها وقيمها الاجتماعية والدينية التي تعتز بها ولا تقبل الحيدة عنها لأي ثقافة أخرى.

وفي ظل العولمة ظهرت بيئة ضاغطة تتراجع فيها مهمات الدول في الأقطار الإسلامية لتصبح منحصرة في مجرد التسيير الإداري اليومي لسياسات وبرامج مفروضة من مؤسسات العولمة الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة ومؤسسات مالية دولية أخرى مثل هيئة المعونة الأمريكية وطبقاً لشروط ومتطلبات الشركات متعددة الجنسية

(١) هانس – بيترمارتين، هارالد شومان، فخ العولمة، ص٢٨-٢٩، ترجمة د.عدنان عباس علي، مراجعة أ.د.رمزي زكي سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب –الكويت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م .

(٢) من محاضرة د. حسين عمر الحازمي مرجع سابق، ص ١٩.

حتى تستثمر في الأقطار الإسلامية (وبعبارة أخرى فإن المهمة الملقاة على الدولة في الأقطار الإسلامية وغيرها أضحت مجرد إدارة للازمة أو سياسة إدارة الأزمات . ذلك أن إدارة الأزمة الاقتصادية تشير من وجهة النظر الرأسمالية ، إلى أهمية تجنب تصاعد تراكم الفائض الهائل والمتنامي للرأسمال غير المستثمر، أو الذي يمكن استثماره، في عملية توسيع النظام الإنتاجي وهذا يعني أن سياسات تحرير التبادل التجاري والتدفقات العالمية لرأس المال والنسب العالية للفوائد وتنامي الديون الخارجية ، ما هي إلا أساليب ووسائل ابتكرها النظام الرأسمالي العالمي بهدف الحيلولة دون فشل هذا النظام ولو كان ذلك على حساب البلدان النامية) .

ثالثاً: وسائل تحقيق العولمة الاقتصادية:

هناك قنوات وأطراف متعددة تعمل على تعميق اندماج الاقتصاديات الوطنية في النظام الاقتصادي العالمي ـ العولمة ـ.

أ- قنوات العولمة: من أهم تلك القنوات ما يلي:

١- التجارة ٢- التمويل ٣- الإنتاج ٤- الاتفاقيات والمؤسسات

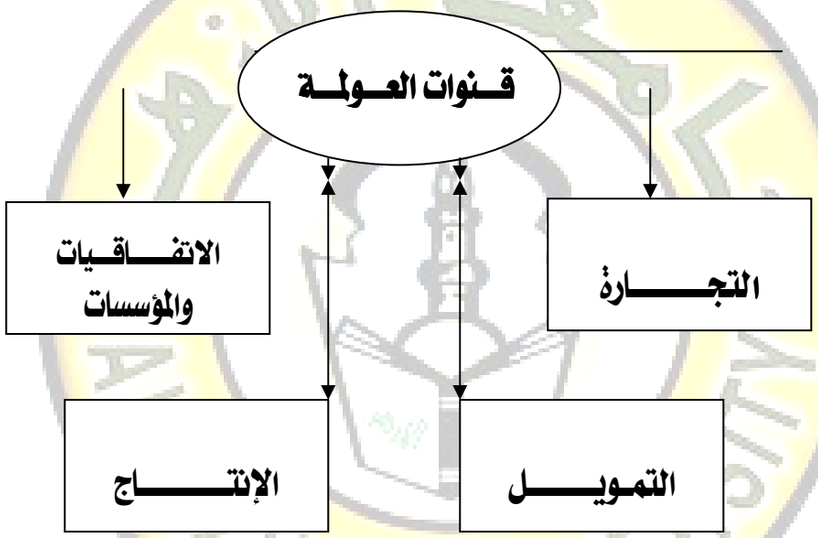

١- التجارة: لقد نمت الصادرات التجارية بصورة واضحة منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية. بمعدلات أسرع من نمو الإنتاج العالمي خلال الأعوام من ١٩٨٣م إلى ١٩٩٦م[١].

وكذلك نمو الناتج المحلي العالمي الإجمالي. حيث تمارس الشركات متعددة الجنسيات في التجارة الدولية والإنتاج العالمي بصفة خاصة دوراً ضخماً. حيث يمكن

(١) جيفري ساكس: الاقتصاد الدولي، الثقافة العالمية، ص٢٨.

القيام بالمراحل المختلفة في العملية الإنتاجية لمنتج واحد في أكثر من موقع في العالم استناداً للميزة النسبية لكل موقع بديل[١].

والأدلة تشير إلى أن العولمة قد حركت عملية تحرير التجارة في مجال المال والاستثمار والتجارة متعددة الأطراف، كما برزت فرص جديدة للتبادل التجاري[٢].

٢- التمويل: لقد نمت التدفقات المالية العابرة للحدود الدولية بأسرع من نمو التدفقات التجارية وذلك خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة .

كما نما الاستثمار الاجنبي المباشر والذي استحوذ على السيطرة على جانب من استثمارات المشروعات بوجه خاص بمعدلات أسرع بكثير من معدلات نمو اجمالي تدفقات رأس المال[٣].

٣- الإنتاج: لقد وافق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في نيروبي في عام١٩٧٦م على توصية بشأن إستراتيجية شاملة لزيادة صادرات الدول النامية من السلع المصنعة ونصف المصنعة، من خلال زيادة نصيبها من الإنتاج إلى ٢٥٪ عام ٢٠٠٠م إلا أن زيادة الإنتاج الصناعي في الدول النامية بمعدلات مرتفعة يحتاج إلى إتباع إستراتيجية الاعتماد على الذات، لأن الدول المتقدمة تعتقد أنه ليس من مصلحتها ازدياد حركة التصنيع في الدول النامية .

ولا يمكن أن يقوم التصنيع على وعود ، فقد صدرت قرارات من التجمعات الدولية المتقدمة خلال الثلاثين عاماً الأخيرة ولا زال التخلف يستشري في دول العالم الثالث[٤].

(١) جيفرى ساكس، م. س.
(٢) د . أحمد محمد على، العولمة واقتصاد العالم الإسلامي ص٢٠ ،ضمن فعاليات المؤتمر الإسلامي العام الرابع- الأمة الإسلامية والعولمة - رابطة العالم الإسلامي، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م .
(٣) جيفري ساكس : الاقتصاد الدولي ، الثقافة العالمية ، ص٢٨. م.س .
(٤) د.حسين عمر: المنظمات الاقتصادية الدولية : ص٣٩٢.

٤- أمـــا المؤسســـات والاتفاقيـــات الاقتصـــادية: لقـد أخـذت المؤسسـات الاقتصـادية دوراً بـارزاً خاصـة في الثمانينـات عنـدما تحولـت كـثير مـن دول العـالم انتهـاج نمـوذج اقتصـاديات السـوق وقيـادة القطـاع الخـاص للنمـو الاقتصـادي[١] ثـم ظهـرت الاتفاقـات الدوليـة فيمـا يتعلـق بالتجـارة والاسـتثمار والضـرائب وحقـوق الملكيـة الفكريـة والاشـراف علـى البنـوك وتحويـل العملـة ، وسياسـات الاسـتثمار المـالي في الأسـواق الخارجيـة الـتي تزايـد حجمهـا بمعـدلات كـبيرة والارتبـاط[٢] الشـديد بـين الأسـواق الماليـة لمختلـف دول العـالم. ومن تلك الاتفاقات الدولية على سبيل المثال،

١. مجموعة الـ٧٧ التي تضم الآن ١٣٢ دولة عضو .

٢. الاتحاد الأوربي والتكتلات التجارية الأخرى.

٣. اتفاقيات الازدواج الضريبي بين الولايات المتحدة، ومجموعة من الحكومات الأخرى.

ب- أطراف العولمة :

يقوم نظام العولمة على أربعة ركائز تمثل أطراف النظام المؤسسي للعولمة وهي تلك المؤسسات التي تعمل وتتعاون على تنسيق عملية صنع السياسات الاقتصادية العالمية (نظام العولمة)[٣]، ونشرها والتدخل بقوة النظام والتوجيهات في السياسات المالية والنقدية والتجارية، وهي تتمثل في صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهما مؤسستان قديمتان أنشئتا في عام ١٩٤٤م[٤]،

(١) جفري ساكس : الاقتصاد الدولي ، الثقافة العالمية ص٢٨.

(٢) د.رمزي زكي :العولمة المالية ،ص ٨٩، دار المستقبل العربي ، ١٩٩٩م

(٣) د.حازم الببلاوي ، عولمة الاقتصاد بين الاتجاهات الحديثة والتحديات المعاصرة ،٢٦وما بعدها ندوة اتجاهات عولمة الاقتصاد وأثرها على الشركات والمؤسسات العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ١٩٩٧م ، سمير اللقماني ، منظمة التجارة العالمية ، ص٤٢ ، م.س .

(٤) د. د.حسين عمر : المنظمات الاقتصادية الدولية : ص٣٩٢

ومنظمة التجارة العالمية التي تشكلت عام١٩٩٤م[١]، والشركات الدولية التي تمارس نشاطات وأعمال متنوعة في مختلف بلدان العالم، وتوسيع قاعدة الاستثمارات في خارج مقراتها الأساسية[٢]. وتعتبر هذه المؤسسات أعمدة فعالة في نظام العولمة.

(١) أسامة المجدوب ، الجات ، ص٧٧، الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٧م
(٢) بول هرست وجراهام تومبسون ، مساءلة العولمة ، ص ١١٣، ترجمة إبراهيم فتيحي ،المجلس الأعلى للثقافة ، ١٩٩٩م

الفصل الأول
آثار العولمة على التنمية الاقتصادية

اتجهت الآراء الاقتصادية حول آثار العولمة إلى اتجاهين متعاكسين:

الأول: أصحاب الاتجاه المتفائل بالعولمة حيث يرون أن هذا الاندماج فيه تحقيق مكاسب متزايدة لكل من جانبي توزيع الدخل العالمي بفضل زيادة التجارة والنمو الاقتصادي والتنمية .

الثاني: أصحاب الاتجاه الثاني يرون أن التكامل بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة إنما ينذر بالمزيد من التفاوت في توزيع الدخل في الدول الغنية ، وبالمزيد من الاضطرابات في الدول الفقيرة .

والعولمة ليست كلها شراً محضاً بل قد يكون بها خيير كثير ويمكن الاستفادة من هذا الخير[1] ، بإبراز الآثارالايجابية للعولمة في تحقيق التنمية والرخاء الاقتصادي وفتح طرق جديدة للكسب، ودخول أسواق جديدة وزيادة توزيع نسبة أكبر للسلع المنتجة . والاقبال المتزايد على الصالح والأفضل من تلك السلع ، وبهذا قد تكسد السلع الرديئة في الأسواق الجديدة.

كما أن الآثار السيئة ـ السلبية ـ للعولمة تتركز في تعميق العولمة اقتصادياً في مختلف النشاطات الاستثمارية، والإنتاجية، والخدمات والتوزيع، والقرارات ذات البعد الاقتصادي والسياسي، والمعرفي[2].

ويتناول الباحث هنا أهم الآثار الاقتصادية التي تؤثر على النمو والاستقرار الاقتصادي ، والتنمية الاقتصادية والدخل في الدول النامية والإسلامية وذلك على النحو التالي:

---

(١) د.سيد دسوقي : مؤتمر الإسلام والعولمة، ص١٥٦، الدار القومية العربية

(٢) انظر، د٠مجدي قرقر، مؤتمر الإسلام والعولمة، الجلسة الثانية ، ص٧٠، الدار القومية العربية .

أ- العولمة والنمو الاقتصادي:

يعتمد النمو الاقتصادي في أي بلد في العالم في المدى الطويل على زيادة الإنتاجية، والتي تتطلب توسيع السوق.

يقول المنظرون: [إن معظم تنظيرات النمو الاقتصادي في العصر الحاضر تعتمد على آمال سميث[1] عن المكاسب المتبادلة للتجارة والتي أصبحت جوهر أكثر النماذج الرياضية الجديدة عن النمو المعتمد على عوامل داخلية . إذ تؤكد هذه النماذج اعتماد النمو الطويل الأجل على زيادة الإنتاجية والابتكار اللذين تتوقف حوافز تحقيقها على نطاق أو حجم السوق][2]. فمن الطبيعي أن المنتجين إذا كانوا يبيعيون سلعهم أو منتجاتهم في سوق واسعة النطاق أو عالمية، فإن ذلك سيعمل على زيادة توزيع عدد السلع المنتجة، وهذا سيؤدي إلى توزيع التكاليف الثابتة على حجم أكبر من الإنتاج.

وقد نجحت كثير من بلدان العالم الثالث في تحقيق ذلك . حيث تدل التجارة في العصر الحاضر على [أن أسرع بلدان العالم الثالث نمواً في العقدين الأخرين هي الدول التي نجحت في تحقيق النمو استناداً إلى التوسع في تصدير منتجات الصناعات التحويلية الجديدة][3].

كما أن بعض البلدان التي حاولت الانعزال بنفسها عن طريق حماية اقتصادها من الواردات بفرض رسوم جمركية عالية وغيرها من القيود التجارية لم تحقق إلا معدلات نمو أبطأ بكثير من الاقتصاديات المنفتحة والمتجهة للتصدير.

إن تأثير العولمة في النمو الاقتصادي يظهر عندما يكون هناك علاقة تكامل في عملية الإنتاج بين الدول المتقدمة والدول النامية. وهذه فرضية لدى النظرية التقليدية التي كانت سائدة في السابق فمن المفترض أن يستفيد طرفا تقسيم

(١) آدم سميث، ثروة الأمم، حيث أن له آمال وتخمينات تتلخص في أن تحقق التجارة لجميع الأطراف مكاسب متبادلة.
(٢) جيفري ساكس: الثقافة العالمية م. س.
(٣) جيفري ساكس: الثقافة العالمية ص٣٠. م. س .

الدخل من العولمة[١]، الدول المتقدمة بوصولها إلى أسواق أكبر لمبتكراتها الجديدة من جانب، ومن الجانب الآخر تمتع الاقتصادات النامية بثمار هذه المبتكرات والمشاركة في الإنتاج العالمي من خلال المؤسسات المتعددة الجنسية .

إلا أن الواقع برهن على أن مكاسب النمو لا تقسم بين جميع الأطراف، وأن الطرف الأخير – البلدان النامية – مهضومة حقوقها نظراً لأمور من أهمها :

١- أن البلدان النامية معظمها بلدان تنتج الموارد الطبيعية ومتخصصة في تصديرها . وهذا التخصص غير صحي اقتصادياً وتنموياً حيث تصدر المواد الأولية فقط مقابل استيراد المنتجات الصناعية وبشروط غير منصفه وليست في صالح الدول النامية[٢] .

وتشير نتائج الدراسات التي قام بها (وارنر .. Warner) وجيفري[٣] إلى أن البلدان التي تمتلك قواعد كبيرة من الموارد الطبيعية مثل دول الخليج العربي المصدرة للبترول تجد نفسها عاجزة عن المنافسة في معظم قطاعات الصناعة التحويلية، ويتفق هذا بدوره مع انخفاض النمو الطويل الأجل بسبب التخصص في تصدير المواد الأولية .

٢- تكاليف النقل بين البلدان المصنعة والبلدان المستوردة فإذا كانت تكاليف النقل مرتفعة ، سيتم التركيز في النشاط التجاري على بعض المناطق[٤] . التي تتوفر فيها وسائل نقل رخيصة وسريعة ولهذا نجد كثيراً من البلدان النامية تتصف وسائل النقل فيها بارتفاع أسعارها وانحصارها في نوع واحد تقريباً أو نوعين من المواصلات.

(١) جيفري ساكس : الثقافة العالمية ص٣١.
(٢) د. دانيال عبد الله : الثقافة العالمية ص ٣١.
(٣) وارنر ، وجيفري . م. س.
(٤) بول كرجمان [معهد ما ساشوستيش] Paul Krug man

٣- الظروف المناخية المختلفة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة لها أثارها على عملية النمو والتنمية وخاصة في إنتاج المواد الأولية الطبيعية الزراعية فهناك ظروف المناطق الحارة تختلف عن ظروف المناخ في المناطق المعتدلة[١].

ويمكننا تحديد أهم النتائج التي تنجم عن العولمة على الأقطار الإسلامية فيمايلي[٢]:

١. في ظل تعدد أنماط الإنتاج في كافة الأقطار الإسلامية ، فإن العولمة تهدف إلى تصفية أنماط الإنتاج غير الرأسمالية وتصفية شروطها لصالح سيادة نمط الإنتاج الرأسمالي وحده وشروطه. وذلك لتحقيق الهدف الرئيسي وهو دمج النظم الاقتصادية في نظام مسيطر واحد.

٢. في ظل التزايد السريع لعدد السكان في الأقطار الإسلامية فيجب أن يظل هذا الحجم الكبير من الكتل البشرية يعمل وينتج ويستهلك في ظل شروط رأسمالية كلاسيكية أو شبه كلاسيكية ، فالعلاقة البشرية تنحصر في قوة مسيطرة، مع انعدام الديمقراطية وسيادة الثقافة الغربية.

٣. تهدف العولمة إلى تحويل كل المنتجين المباشرين في الأقطار الإسلامية إلى العمل المأجور، أي جعل دخولهم تعتمد على السوق فقط مع التراجع السريع للترتيبات الاجتماعية والقانونية والعرفية التي كانت تضمن للفرد حقاً في دخل ما بمعزل عن اعتبارات السوق.

٤. ستؤدي العولمة حتماً في الأقطار الإسلامية إلى تزايد البطالة بجميع أشكالها وأنواعها لأن التحول في شكل ملكية وسائل الإنتاج لصالح الملكية الخاصة سيؤدي إلى أن الطلب على قوة العمل في ظل العولمة ستكون أقل بكثير من عرض قوة العمل .

(١) جيفري ساكس : الثقافة العالمية ص٣١.
(٢) محمد آدم ، العولمة الاقتصادية والأقطار الإسلامية ص٢.

٥. من المتوقع أن تؤدي العولمة إلى تعميق التخلف الاقتصادي في الأقطار الإسلامية فقدان الترابط بين قطاعات الاقتصاد الوطني (حيث يصبح ارتباط قطاع الفوسفات في بلد ما بالمركز أقوى بكثير من ارتباطه بقطاع النفط في البلد ذاته، وهو القطاع الذي يرتبط بدوره بالسوق العالمية للنفط بالمراكز أكثر من ارتباطه بقطاع الزراعة المحلي في البلد نفسه).

٦. سيكون من نتائج العولمة تصدير الصناعات الأكثر تلويثاً للبيئة من المركز إلى الأقطار الإسلامية والعالم الثالث وتصدير الصناعات التي تتطلب كثافة عالية في اليد العاملة بدلاً من الكثافة العالمي لرأس المال.

٧. ارتفاع فاتورة الغذاء المستورد للأقطار الإسلامية ، بسبب تحرير التجارة في المواد الغذائية وإلغاء سياسات الدعم للصادرات في دول المركز، وتقوية الاحتكار التجاري والاقتصادي .

٨. سيكون الميل إلى تراجع الصناعات التحويلية في الأقطار الإسلامية بسبب عدم قدرتها على المنافسة بسبب اعتمادها على السياسات الحمائية لفترة طويلة من الزمن.

٩. من المتوقع تراجع أهمية النفط الإسلامي وذلك لأن أهمية النفط الإسلامي مرتبطة بمدى حاجة دول المركز الرأسمالي لهذا النفط . وربما يتم اكتشاف بدائل للنفط بسبب التقدم العلمي السريع والهائل .

١٠. انتشار نمط الاستهلاك الغربي في الأقطار الإسلامية الذي أدى إلى استنفاد مواردها المالية وتشويه بنية الطلب في هذا البلدان وبخاصة الطلب الفعال والكبير للشرائح الغنية التي تتميز بشراهتها لاقتناء كل ما هو مستورد وكل ما هو غالي الثمن. فالمظهرية الزائفة والإنفاق التفاخري لدى معظم هذه الفئة الاجتماعية متفشية بين الرجال والنساء سواء بالنسبة لشراء آخر صرعات (موضة) الملابس المصنوعة في الغرب أم اقتناء أحدث موديلات السيارات وأجهزة الاتصال وأجهزة (الكمبيوتر) الحاسوب وأدوات التسلية وتكديس السلع الاستهلاكية الكمالية غالية الثمن في مختلف أركان المنزل.

١١ . سيكون للعولمة آثار كبيرة على الاستقرار الاقتصادى في البلاد النامية، ففي الكساد الاقتصادي العظيم حذر الاقتصاديون من التوسعات الاقتصادية التي تقترن بالتجارة والمال لأنها تؤدي إلى عدم الاستقرار الكلي على المستوى العالمي. بل وذهب ما يناردكينز[١]. بالدعوة إلى [إنتاج السلع محلياً كلما كان ذلك ممكناً ومناسباً والاعتماد بالدرجة الأول على التمويل الوطني].

ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبعد انتهاء الكساد تغيرت النظرة وازدادت التدفقات الرأسمالية. واتجهت المنظمات التمويلية والتنموية إلى البحث عن معايير دولية لتحرير تدفقات الاستثمارات الدولية والسيطرة عليها[٢].

وقد تعرض رأس المال الدولي لأزمة خانقة في عام ١٩٨٢م حينما توقفت المكسيك والأرجنتين وشيلي عن دفع أعباء الديون الخارجية وأكثرها ديون مستحقة للبنوك التجارية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا ، مما هدد تلك البنوك بأزمة هائلة[٣].

والأزمة الآسيوية ليست ببعيد حيث دخل في سنة ١٩٩٦م حوالي ١٠٠بليون دولار نقداً، إلى أندونيسيا، وماليزيا، وتايلند، والفلبين، وكوريا الجنوبية، وفي سنة١٩٩٧م خرج حوالي ٢٠بليون دولار من البلدان نفسها، فحدثت الأزمة الاقتصادية التي تعتبر أبرز الأزمات في التاريخ الاقتصادي الحديث، حيث خسرت المنطقة ما يزيد على خمسة ملايين وظيفة، وإندلع القلق في أندونيسيا، وحلت الإفلاسات في كوريا الجنوبية، وأغلقت الشركات، وأفلست فنياً مائة وخمسين مصرفاً، في الهند والصين وأندونيسيا وكوريا الجنوبية[٤].

(١) ما ينار دكينز مقال بعنوان – الاكتفاء الذاتي الوطني – Mat ional Sleif – Sufficiency نقلاً عن الثقافة العالمية عدد [٨٨] ص ٣٢.
(٢) جيفري ساكس : الثقافة العالمية ص٣٣.
(٣) د. رمزي زكي :العولمة المالية ،ص ٨٩، دار المستقبل العربي ، ١٩٩٩م.
(٤) د. روبرت إي . غروس ،إستراتيجية العولمة ، تعريب د.إبراهيم يحي الشهابي ،ص ٣٢، مكتبة العبيكان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م الرياض .

وما حدث من انهيارات وأزمات اقتصادية مالية في بعض بلدان العالم مثل المكسيك في عام ١٩٩٤م، وبلدان شرق آسيا في عام ١٩٩٧م[١]. جعل هناك ذعراً مالياً وخلف حالة من عدم الاستقرار، ولهذا ظهرت الدعوة إلى التريث واعادة النظر في عملية تحرير التدفقات الرأسمالية الدولية . ورغم الضغوط التي تمارس من أجل تحرير الأسواق المالية[٢]. فهناك أصوات تدعو إلى وضع ضوابط لإبطاء حركات رأس المال مثل فرض ضرائب على المعاملات الدولية في النقد الأجنبي أو كما هو الحال في شيلي[٣].

إضافة إلى الأزمات التي حدثت في أسواق الأوراق المالية وما تخلفه من آثار تعمل على زيادة التوتر وعدم الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية.

ب) العولمة وتوزيع الدخل:

هناك مجموعة من الأسباب التي تجعل العولمة عاملاً رئيساً من عوامل زيادة التفاوت في توزيع الدخل في كل من الدول المتقدمة والنامية على السواء[٤]. وعلى الرغم من الجهد الشاق الذي يبذله الباحثون لا يزال الاختلاف قائم حول آثار الاقتصاد المعولم على توزيع الدخل ، داخل الأسواق المتقدمة والنامية.

والأمر الذي لا يشك فيه أحد هو أن فترة العولمة (خلال الثمانينيات والتسعينيات) قد أدت إلى تزايد الاختلال في توزيع الدخل في الولايات المتحدة ، وبصفة خاصة الخسائر النسيبة التي لحقت بدخول العمالة الأقل مهارة . ويتفق ذلك تماماً مع النظرية الأساسية للتجارة، لعدة أسباب منها :

(١) انظر: جيفري ساكس : الثقافة العالمية ص٣٣م. س .

(٢) تمارس الدوائر الرسمية في واشنطن الضغط من أجل تحرير أسواق المال . انظر الثقافة العالمية عدد [٨٨] ص٣٥.

(٣) جيمس توين. اقترح فرض ضرائب على المعاملات في النقد الأجنبي لمنع المضاربات قصيرة الأمل، وقامت شيلي بفرض ضرائب على التدفقات النقدية للداخل والحد المباشر من الأقراض المصرفي القصير الأجل من الخارج كمعيار لمراقبة الجهاز المصرفي .

(٤) جيفري ساكس : الثقافة العالمية ص٣٦.

١ـ أن اتساع الفجوة بين الدخول له وجوه متعددة ، فقد تكون التجارة أو التغيرات التكنولوجية[١] مثل (ثورة الحاسبات) هي المسؤولة لأنها قد تفضل العمال المهرة على حساب العمال غير المهرة ، وبالتالي المساهمة في تعميق فجوة الدخول .

ومن الواضح أن المعايير التجارية التقليدية لا تمكن من تبين القنوات الاضافية التي تؤثر العولمة عن طريقها في توزيع الدخل و أن المزيد من العولمة يحد من قدرة النقابات العمالية على تحقيق زيادة في الأجور من خلال المفاوضات الجماعية .

٢ـ أن انفتاح التجارة الدولية قد يلحق بالقدرة التساومية للعمال مع الرأسماليين أضراراً لا يمكن قياسها بالتدفقات التجارية .

٣ـ أن تصدير رأس المال إلى الدول ذات الأجور المنخفضة يؤدي إلى تفاقم اختلالات توزيع الدخل الناشئة عن زيادة التجارة . وإلى الآن لم يتمكن الباحثون من اكتشاف الآثار الجسيمة التي قد ترتبها هذه القنوات الاضافية على الأجور وتوزيع الدخل ، نظراً لقلة الدراسات العملية[٢] .

وهذه ليست مشكلة البلدان المتقدمة وحدها بل إن البلدان النامية تعاني اقتصاداتها من مشكلة التفاوت المتزايد في الأجور وتوزيع الدخل .

ولا يمكن أن يستقصى الباحث كافة الآثار الاقتصادية للعولمة على التنمية هنا وإنما بالتركيز على أهمها وهو الذى اثبتناه .

(١) وهو رأي الأغلبية من الباحثين منهم وروبرت لورنس Robert L Lawrence كرجمان Paul Krug man حيث يعطون وزناً أكبر للتكنولوجيا.
(٢) جيفري ساكس : الثقافة العالمية ص٣٧.

الفصل الثاني
العولمة واتجاهات النمو في البلاد النامية

على مدار عدة عقود مضت ، أصبحت الاقتصاديات في العالم أكثر ارتباطاً واتصالاً من خلال توسع التجارة الدولية في الخدمات والسلع الأولية والمصنعة ومن خلال محافظ الاستثمار مثل القروض الدولية ومشتريات الأسهم ، ومن خلال الاستثمار الأجنبي المباشر ولاسيما من جانب الشركات متعددة الجنسيات . وفي نفس الوقت، فإن المساعدة الأجنبية تزيد زيادة ضئيلة جداً وأصبحت تقل كثيراً عن تدفقات رأس المال الخاص والتي تزيد زيادات كبيرة بسبب العولمة Globalization[1] :

وتلك الصلات والروابط كان لها آثار واضحة على الدول النامية . فالدول النامية تستورد وتصدر من بعضها البعض كثيراً ومن الدول المتقدمة ، وفي بعض أخر من العالم النامي ولا سيما شرق آسيا وبدرجة ملحوظة أيضاً اللاتينية فإن الاستثمارات تصب فيها من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، واليابان .

وفي التحليل التالي نبين كيف تتأثر الدول النامية بتلك الاتجاهات ومنها :

١ – انفتاح الاقتصاديات للتجارة والتدفقات المالية الدولية:

تبحث النظريات التي تحلل آثار اتجاهات العولمة والتي توضح تلك الروابط الدولية على مستقبل التنمية وتوقعاتها .

وظهور ثقافة كونية «global economy» في ظلها يميل الناس إلى زيادة استهلاك سلع متماثلة عبر البلاد المختلفة ويستخدمون لغة مشتركة للأعمال وهي

(1) Michael p. Todaro and Stephen smith Economic Development 8th Ed, Pearson Addison Wesley 2008 , P. 510 -596.

الإنجليزية ، وتلك التغيرات تسهل التكامل الاقتصادي الذي يتزايد بدرجة أكثر وأكبر نتيجة تلك التغيرات ولكن في ظل المعنى الاقتصادي للعولمة فإنها تشير إلى زيادة انفتاح الاقتصاديات للتجارة الدولية والتدفقات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر والعولمة تقترن بنمو الاتصال المتداخل من كل الأشكال عبر الحكومات الوطنية، والشركات ومؤسسات الأعمال مباشرة بين الناس، وهي عملية تؤثر على كل فرد في العالم وتصبح ملموسة بدرجة أكبر في الدول المتقدمة ، ولكن العولمة يمكن أن يكون لها أثر كبير من نواحي متعددة على الناس في الدول النامية والإسلامية خاصة .

٢- إختلال درجة العدالة:

إن اصطلاح العولمة ينطوي على فرص الأعمال القائمة والنمو المتزايد في المعرفة والتجديدات وتوقع عالم متداخل بدرجة كبيرة و تشير العولمة إلى مزيد من القلق العميق نتيجة تزايد اختلال درجة العدالة سواء عبر الدول أو في الدول نفسها ، وتزايد تحلل وتحطم البيئة ، وتزايد توسع الهيمنة والسيطرة الدولية للدول الأكثر غنى وأن بعض الناس وبعض المناطق يتركون مهمشون في الخلف،يقول أستاذ مادة العولمة في جامعة شيكاغو، أنه بانتهاء عام ١٩٩٧م سيطرت خمس وعشرون من أسواق السوبر ماركت على ٨٣٪ من الأسهم والسندات العالمية، واستأثرت بنصف رؤوس الأموال العالمية تقريباً[١] . وهذا فيه اختلال في درجة العدالة وزيادة السيطرة المالية.

صحيح أن بعض تلك الجوانب للقلق والاضطراب مبالغ فيها ولكنها تمثل مسائل مشروعة تحتاج إلى التطرق إليها لمنع العولمة من أن تؤدي إلى بعض أو كل تلك المشاكل.

(١) د. ساسكين ساسين،مقال منشور في مجلة -فورين أفيرز-يناير /فبراير ١٩٩٩م،نقلا عن د.نبيل راغب ،أقنعة العولمة السبعة ، ص٧٩ ، دار غريب للطباعة والنشر ،القاهرة ٢٠٠١م

وعلى هذا فإن العولمة تحمل : منافع وفرص وأيضاً تكاليف ومخاطر. وهذا صحيح لكل الناس في كل الدول ولكنها أكثر أهمية بصفة خاصة للناس الذين يعيشون في عائلات ذات فقر مطلق وفي الدول منخفضة الدخل، وأيضاً بالنسبة لهؤلاء الذين لهم توقعات عالية. والارتفاع المحتمل ربما يكون أيضاً بالنسبة للدول النامية، والتي تمثل العولمة لها إمكانيات واحتمالات جديدة لاستئصال الفقر الكوني والعولمة من خلال تقديم أنواع كثيرة من التفاعل مع الناس الأكثر ثراء في الدول الأخرى، فإن العولمة من المحتمل أن تفيد الدول الفقيرة مباشرة أو بطريق غير مباشر من خلال التبادل الثقافي والاجتماعي والتكنولوجي والمعرفي، وأيضاً من خلال التجارة التقليدية والتمويل التقليدي فالانتشار الأسرع للأفكار الإنتاجية مثل تقصير الفترة الزمنية بين التجديد وتبني الأساليب التكنولوجية الجديدة حول العالم يمكن أن تساعد الدول النامية على أن تلحق بدرجة أسرع بالدول المتقدمة. وباختصار فإن العولمة تجعل من الممكن على الأقل من حيث المبدأ ، للدول النامية أن تمتص بطريقة أكثر فعالية المعرفة والتي تعتبر أحد أسس الثروة في الدول المتقدمة . يضاف لذلك ما كتبه آدم سميث في ١٧٧٦م «أن تقسيم العمل محدود بنطاق السوق» ومن ثم فإنه كلما زاد حجم السوق الممكن البيع فيه كلما زادت المكاسب من التجارة ومن ثم تقسيم العمل، وبالإضافة لذلك فإن حوافز التجديد تزيد كلما كانت العائد المحتمل منها أكبر[١].

وعيب العولمة أيضاً أكبر بالنسبة للدول الفقيرة حيث أن هناك احتمال حقيقي في أن تجد الدول الفقيرة نفسها مغلق عليها في نمط من التبعية، حيث قد تتعمق الازدواجية في هذه البلدان ، أو أن بعض أنواع الفقر لا يمكن تخطيه أو تجاوزه أو تجنبه عن طريق العولمة، وفي أي حالة فإن الفقراء يمكن أن يتركوا في مصيدة الفقر والتي تكون هناك صعوبة جمة في تحطيمها دون مراعاة للمصلحة العامة . فالنصيب الذي تتلقاه أكثر الدول فقراً من الاستثمار الدولي يتناقض بصفة مستمرة. وكل

(١) آدم سميث: ثروة الأمم .

الدول قد تتأثر بتدفقات رأس المال التي تجعلها أكثر عرضة للضعف فكل الدول قد تمر بتهديدات لشخصيتها الثقافية وأكثر الدول عرضة لذلك هي الدول النامية.

ومن المؤكد أن هناك بعض الدول ذات الدخل المنخفض والتي لها نسبة كبيرة من سكان العالم ولا سيما الصين والهند استخدمت حديثاً العولمة كغرض للإسراع لمعدل اللحاق بالدول المتقدمة من خلال تحقيق معدل نمو أسرع من المعدل الذي تحققه دول العالم المتقدم، مما يخفض درجة اختلال العدالة العالمي .ولكن وفقا لكل المقاييس فإن اختلال العدالة والمساواة قد أصبح أكثر قوة سواء عبر أو داخل الدول مثلما حدث في أفريقيا التي استمرت تعيش في تخلف مع استمرار انخفاض الدخل لكل نسمة.

إن نمو اختلال العدالة الإقليمي داخل الدول فالفروق المتطرفة والمتزايدة بين المناطق الساحلية والداخلية في الصين هي أبرز الأمثلة على ذلك.

٣- مظاهر القلق والإزعاج المشروع الناتج عن العولمة[1]:

إن مظاهر القلق والإزعاج الناجمة عن العولمة مبنية على حقيقة أن الموجات الكبيرة السابقة من العولمة متقلبة من حيث آثارها : فمن المناطق التي تأثرت سلبياً أفريقيا والتي لا زالت تترنح من تلك الآثار ولا زال الجدل واسع النطاق فيما يتعلق بالمنافع العامة على الأقل من شكل ما أو نوع ما من العولمة اليوم والذي يجب أن يرتكز على ما يعتبر مختلفاً في المواجهة الحالية . فلا يكفي ببساطة أن يقول أن الموجات السابقة كانت مقترنة بالغزو والسيطرة الاستثمارية والعولمة اليوم هي فقط مختلفة بشكل سطحي. أن الاستنتاج يعتمد على حقائق واقعية والزعم بأن الأشياء المختلفة هذه المرة يجب أن يستند إلى دليل ويوجد قواعد فعالة الآن بالنسبة لـ: التجارة الدولية، والتمويل والمساعدة إلى الدول الفقيرة .

(1) Michael p. Todaro and Stephen smith Economic Development 8th Ed, Pearson Addison Wesley 2008 , P. 510 -596.

٤- الرغبة في تحقيق التنمية المستدامة :

كما نعرف لا توجد عصا سحرية لحل مشاكل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ولكن هناك عدة شروط أو ظروف يجب أن تفعل بطريقة جيدة لكي تدفع حركة النمو والتنمية المستدامة فيها . ومن تلك الشروط ما يلي :

أ ـ إن التعليم والصحة من الأساسيات الضرورية للتنمية، ولابد من العناية بهما .

ب ـ أولوية الاستثمار بكافة أنواعه ومجالاته المشروعة في مختلف النشاطات .

جـ ـ استيعاب الأفكار الإنتاجية الجديدة .

د ـ العناية بالحوافز التشجيعية الكافية .

هـ ـ دعم المؤسسات القائمة لكي تعمل وفقاً لأساس اقتصادي قوى .

وهناك بعض جوانب للعولمة يمكن أن تكون مساعدة على إنجاز تنمية حقيقة في البلدان النامية .

إلا أن تلك الشروط ليست كافية ، وفي الحقيقة فإنها تدار بطريقة رديئة ، وأن نقص أو قصور الاستجابة للعولمة قد يسبب في نهاية المطاف ضرر أكثر من المنافع للدول النامية.

٥- الإجراءات والسياسات التجارية للدول المتقدمة:

كل الدول المتقدمة في عالم اليوم تمارس سياسات حمائية وهي سياسات تمارسها دول شمال أمريكا وأوربا واليابان وتركز على ما يلي :

أ- السلع الأساسية التي يمكن أن يكون للدول النامية فيها مزايا تنافسية مثل السلع الزراعية والمنسوجات.

ب- سلع متقدمة : مثل أنواع معينة من المنتجات التكنولوجية .

ولهذا فإن الانفتاح للعولمة أو على العولمة في حد ذاته ليس حتمياً أن يحيط ويعوق النمو، على الأقل بالنسبة للدول الأكبر تقدماً ، في بعض الحالات ، كما في

حالة كوريا الجنوبية والصين، حيث كانت ولا زالت العولمة هي المفتاح للنمو السريع. ولكن الانفتاح ليس بسيطاً بحيث أن كل ما علينا أن ننصح به الدول النامية هي أن تتجه نحو مزيد من الانفتاح أو تصبح متفتحة أكثر مما هي عليه .

والعمليات الرسمية لتحرير التجارة كانت ولا زالت هي المشجع للعولمة حتى الآن . ومن هنا كانت هناك عمليات مستمرة لسلسلة من الجولات لمفاوضات التجارة من خلال اتفاقية التعريفات والتجارة العامة General Afreement on Tarifs and Trase (GATT) والتي بدأت عام ١٩٤٨م[١] والتي أفضت في النهاية إلى إيجاد منظمة التجارة العالمية (WTO) لأر ساء أسس لقواعد العمل في نطاق فعال ، فإن تلك القواعد لم تكن متوازنة حقيقة ، حيث أنها تفيد بدرجة كبيرة بعض الدول ولكن بدرجة أقل كثير فإن الدول الفقيرة جداً مازالت تحاول أن تجد لها موطئ قدم يفيدها في النمو والتنمية من خلال الزراعة والمنسوجات وتواجه العولمة حيث تصبح الأكثر استفادة من منافع انفتاح التجارة .

إن الإجراءات والسياسات التجارية كما تمارسها الدول المتقدمة تميل إلى الوقوع بدرجة كبيرة على أفقر الدول النامية ، فحماية الدول المتقدمة تركز على المنتجات الزراعية والمنتجات الأساسية المصنوعة مثل المنسوجات ، والدمار الذي يخلفه هذا المسلك للدول النامية ضخم . ولقد قدرت الأمم المتحدة حديثاً التكلفة الناجمة على الدول النامية لما يفوق [١٠٠ بليون دولار أمريكي] كل عام . وبالمقارنة فإن مجال المعونة الخارجية أصبح بمثابة ضمادة صغيرة على جرح كبير نتج عن السياسة الحمائية للدول المتقدمة[٢].

(١) د. حسين عمر، المنظمات الاقتصادية الدولية، ص ٣٦٤، ط٣، ١٤٠٤هـ -١٩٨٣م ، تهامة – جدة – المملكة العربية السعودية.

(2) Michael p. Todaro and Stephen smith Economic Development 8th Ed, Pearson Addison Wesley 2008 , P. 510 -596.

٦- الاتفاقيات الدولية:

لكي يتم خلق قواعد عادلة حقيقة للعمل الفعال للانفتاح وفهم العولمة فإن الأمر يتطلب سلسة من الاتفاقيات الدولية ، لكي تجعل طريق العولمة ممهداً ، وبعض تلك التسويات تتضمن تغيراً على النطاق الدولي ، والبعض الآخر ينطوي على تسوية ناجمة عن التغيرات الوطنية (على المستوى الوطني) التي يمكن تسهيل إتمامها عن طريق المجتمع الدولي - على سبيل المثال من خلال المنع الفعال لمساندة الحكومات الفاسدة والعنف وحالات التمرد المتفجر والتي تمكنت من السيطرة على مقاليد الأمور من خلال التجارة الدولية في السلع المشروعة مثل (الماس الذي يتم تخزينه من خلال استغلال العمال كعبيد) وفي السلع غير المشروعة مثل المخدرات. ويجب أن يتم تطوير قواعد السلوك للشركات متعددة الجنسيات فيما يتعلق بسلوكها السياسي وجوانب السلوك الأخير على نحو أفضل. كما يجب الاتفاق على وضع حدود معقولة على قابلية حقوق الملكية الدولية للتطبيق، وهذه الحدود تتعلق بتوفير الاحتياجات المطلوبة من أدوية الأمراض المهددة للحياة في أوقات الطوارئ للدول الفقيرة التي لا يمكنها دفع أو القدرة على دفع الريع الاحتكاري. ولا على دفع الأسعار التي تفوق بدرجة مبالغ فيها تكاليف الإنتاج . ويمكن للاستثمار الأجنبي الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات المساهمة في التنمية .

وأي بلد فإنه يحتاج إلى شركات خاصة به أو على الأقل يحتاج إلى طرق تحفز الشركات الدولية إلى أن تتعامل معه على أنه مثل دولة الموطن وأن تحاول تنميته إلى أقصى حد ممكن. فكثير من مؤيدي أو مناصري التنمية ينادون بالفتح العاجل والفوري والكامل لأسواق الدول المتقدمة لكي تستقبل صادرات الدول الأكبر فقراً. ويمكن القول أيضاً أن أسوأ النتائج الممكنة والمحتملة للدولة الفقيرة هي ألا تتأثر بالجولة الحالية للعولمة وتجنبها أو تركها تمر منها كلية . وهذه الحالة تنعكس كثيراً في حالة أفريقيا جنوب الصحراء. وفيما أن تلك المنطقة تأثرت تأثراً سلبياً بالموجات السابقة للعولمة ، فإن هذه المنطقة تتأثر تأثراً ضئيلاً بالموجة الحالية للعولمة.

الفصل الثالث
كيف تواجه البلدان الإسلامية موجات العولمة

لا سبيل لمواجهة العولمة إلا باتباع المبادئ العادلة والمحافظة على القيم الأخلاقية، والشعور بالمسئولية تجاه المجتمعات الأخرى على مستوى عالمي.

وقد أشار منتدى دافوس الاقتصادي الذي عقد هذا العام إلى ضرورة اعتبار القواعد والمبادئ والقيم الأخلاقية والأخذ بها يمكن من تحقيق آثار ايجابية حقيقة للمجتمع كتحقيق التنمية في العالم في القرن المقبل ضرورة وجود ميثاق أخلاقي لهذه العولمة.

ونحن المسلمين لدينا القواعد والمبادئ الأخلاقية العادلة إذا ما تم تطبيقها وتطبيق النظم الإسلامية في كافة المجالات الدينية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية فسيتم تحقيق نظام عالمي جديد هو النظام الاقتصادي الإسلامي العادل، بدأ تطبيقه من عهد الرسول ﷺ منذ أربعة عشر قرناً مضت حيث العدالة والمساواه والحرية المنضبطة ، والمحافظة على المصلحتين العامة والخاصة ، وحقوق العمال وأصحاب رؤوس الأموال، وقواعد تنظيم التجارة وتوزيع الدخل والملكيات كل ذلك عندما يتم تطبيقه سنواجه، إزدواجية العولمة المعاصرة[1]، بالتكامل الاقتصادي بين دول منطقتنا العربية والإسلامية وإيجاد سوق إسلامية عربية مشتركة لمواجهة عولمة العصر ولا بد من التأكيد على إيجاد وحدة اقتصادية للبلدان العربية الإسلامية تكمن في السوق العربية الإسلامية والمشروعات المشتركة والتي يمكن للأمة أن تواجه تحديات العصر بهذا التوحد والتكامل في هذه السوق وبهذا تضمن لمنتجات البلدان الإسلامية المنافسة على الأقل في إطار هذه السوق ولا بد من التركيز على الجانب الإنتاجي والتسويقي معاً والتشجيع من قبل الحكومة وخاصة في مجال التسويق لأن من علامات النظام العالمي المعاصر منع الدعم الإنتاجي. إذا لابد من الدعم التسويقي في بداية هذه المرحلة.

(١) د. نبيل راغب، أقنعة العولمة السبعة، ص٤٨٢، م.س.

أسواق البلدان الإسلامية بشكلها الحالي أسواق محدودة إذا ما قيست بالأسواق العالمية. لذا لا بد من العمل على إيجاد سوق إسلامية مشتركة[١]، فالعمل المشترك هو السبيل الوحيد لإنقاذ الاقتصادات العربية والإسلامية من تحديات العولمة.

ينظر العالم إلينا اليوم كأمة إسلامية واحدة لها حضارة عريقة ورغبة في بناء مستقبل أجيالها. ولا بد من التكتل الاقتصادي الإسلامي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة بدلا من تكريس السياسات القطرية الضيقة وتحقيق درجة معقولة من التعاون والتكامل الاقتصادي الإسلامي، على أساس قاعدة المصالح المشتركة وتبادل المنافع، وتفعيل دور المؤسسات القائمة، والتدرج في تعزيز التعاون الإقليمي بين دول الجوار ثم التوسع ليشمل الأقاليم والعالم الإسلامي، وذلك هو الطريق الفعال الذي يضمن الاستعداد للدول الإسلامية لتبني موقف موحد تجاه العولمة، والإسراع في تنفيذ خطة عمل الاقتصاد الإسلامي[٢].

ولا بد من اغتنام الفرصة لوضع أسس التعاون الاقتصادي لفرض نظامنا الاقتصادي الإسلامي كنظام عالمي مميز بديل للنظام الرأسمالي الجديد (في عصر العولمة) ونحي العمل بتحقيق دور الدولة في الاقتصاد والحياة[٣]، ونحن ندخل الألفية الثالثة للميلاد يمكنا الإشارة إلى عدد من الإجراءات التي بواسطتها يمكن مواجهة العولمة:

١. دعم الاصلاحات الاقتصادية في الأقطار الإسلامية وتأهيل الاقتصاد الإسلامي للدخول في القرن الحادي والعشرين ضمن التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة، والاستفادة من إيجابيات العولمة، وتجنب سلبياتها وانحيازتها[٤].

٢. قيام سوق إسلامي لرأس المال وحركته في إطار الأقطار الإسلامية، وضع غطاء قانوني وتشريعات جديدة تتلاءم مع المتغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية.

---

(١) د. محمد البابلي: السوق الإسلامية المشتركة.

(٢) د. أحمد محمد على، العولمة واقتصاد العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص٥١.

(٣) د. رفعت العوضي، مؤتمر الإسلام والعولمة، ص١٦٦، الدار القومية العربية، القاهرة ١٩٩٩م.

(٤) د. محمد رؤوف حامد، الوطنية في مواجهة العولمة، ص١٧١، دار المعارف، سلسلة أقرأ، القاهرة ١٩٩٩م.

٣. حرية انتقال عناصر الإنتاج والإنتاج وقوة العمل والأشخاص ورأس المال فيما بين الأقطار الإسلامية إضافة إلى حرية التملك والإرث.

٤. توحيد السياسات النقدية والمالية والجمركية والنقل والترانزيت والتجارة الخارجية.

٥. خلق مرصد إسلامي اقتصادي اجتماعي مهمته تقييم واقتراح السياسات الاقتصادية الإسلامية ، وتحديد الاختلافات وعوامل تلافيها وهذا يتطلب خلية استشارية تضم الخبراء الإسلاميين تكلف بالتفكير في السياسات الاقتصادية الإسلامية في ظل المتغيرات الدولية . ويمكن أن يكون للأقطار الإسلامية دور هام في انجاز مثل هذا الأمر .

٦. لا بد من استشراف آفاق المستقبل ووضع تصور مستقبلي لموقع الأقطار الإسلامية في المحيط الإقليمي والدولي وتصور مفهوم محدد للأمن الإسلامي وتوقع مدى إمكانية قيام السوق الإسلامية المشتركة وما يرتبط بها من قضايا الحماية والدعم والمنافسة والحرية الاقتصادية[١] .

٧. وضع إستراتيجية بناء القدرة التنافسية والتي تعد من أهم عناصر الاستراتيجية العليا للتنمية الشاملة في الأقطار الإسلامية.

٨. الارتقاء بالقدرات البشرية على مستوى الأقطار الإسلامية.

ويمكن أن يكون الدرس الذي تقدمه التجربة الصينية في تعاملها مع العولمة درسا هاماً بالنسبة لجميع الدول النامية والأقطار الإسلامية خاصة. إذ تمكن هذا البلد من إطلاق عملية التنمية بجناحيها الاقتصادي والاجتماعي فنجح ، واعتمد على إمكاناته وطاقته الذاتية بالدرجة الأولى. كما حاول إصلاح بناء اقتصاده الاشتراكي من دون أن يدمرها فأصلح وأراد أن يتعامل مع العولمة بعقل مفتوح ومن موقع قوة الاقتصادي الصيني فأضحت سوقه جاذبة للاستثمارات الخارجية الخاصة والعامة[٢] .

(١) محمد آدم: العولمة الاقتصادية والأقطار الإسلامية ، ص ٤ .
(٢) نفس المرجع، ص ٥.

إن عالم المستقبل هو عالم التكتلات الاقتصادية ، عالم الشركات والاستثمارات الكبرى، عالم التقانة والمعلوماتية ، عالم الإدارة القادرة والقرار النافذ . لذلك يتوجب على الأقطار الإسلامية أن تخطو خطوات حاسمة لتحقيق هدف التكامل الاقتصادي الإسلامي والوحدة الاقتصادية الإسلامية التي بدونها لن يستطيع المسلمون بناء اقتصاد إسلامي قادر على البقاء والمنافسة في عالم الاقتصاد المعاصر .

إن تكتل البلاد الإسلامية ـ والذى تسمح به منظمة التجارة العالمية ـ يحقق لها العديد من المزايا التى نشير إلى أهمها وهى :

١ـ فتح حدود الدول المنضمة إلى التكتل أما سلع ، وخدمات الدولة الإسلامية .

٢ـ إلغاء القيود والرسوم الجمركية .

٣ـ تحقيق نوع من التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية .

٤ـ تحرير انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين هذه الدول .

٥ـ مواجهة الكتل الاقتصادية الضخمة التي تتحكم بعض الأسواق ، وبعض المواد الخام ، وبعض الموارد الزراعية ، وبعض الصناعات .

٦ـ مواجهة سياسات الإغراق التي قد تمارسها بعض الدول القادرة منفردة ، أو ضمن كتلة أخرى .

٧ـ نمو حجم الصادرات ، مما يؤدى إلى نمو اقتصادى ، وذلك باللجوء إلى انتعاش الإنتاج ، وارتفاع حجم الدخل القومي .

٨ـ حل مشاكل البطالة لدى بعض الدول ، وذلك باللجوء إلى الدول التي تشكو من نقص في اليد العاملة في المنطقة الإسلامية .

الخاتـمة

١- العولمة هي مفهوم حديث يهدف إلى توحيد العالم في سوق عالمية واحدة. وهي فلسفة تنادي بها وتعمل على تطبيقها الدول المتقدمة صناعياً، وتدعو إلى الحرية الكاملة للتجارة بين مختلف دول العالم، فهي اندماج أسواق العالم، ضمن حرية الأسواق، و محاولة إعادة صياغة اقتصاد العالم كله طبقاً للنموذج الرأسمالي.

٢- أن دول العالم الإسلامي تعاني من الفقر والبطالة واضطراباً في توزيع الدخل والاختلاف في النظم الاقتصادية الوضعية التي تطبقها وخاصة في غياب التطبيق الفعلي للنظام المالي والاقتصادي العادل، زاهدة في تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي

٣- للعولمة الاقتصادية أهداف متعددة تتمثل في تقوية الاحتكار الاقتصادي والتجاري، والتلويث الطبيعي، وتقوية زيادة الاستهلاك، وحصر العلاقات البشرية في علاقة السلطان وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على الأسواق، تدمير حقوق الإنسان والاعلام الحر والديمقراطية والعدالة وزيادة البطالة.

٤- مؤسسات العولمة الدولية تتمثل في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة و الشركات متعددة الجنسية.

٥- من أهم قنوات اندماج الاقتصاديات الوطنية في النظام الاقتصادي العالمي - العولمة - التجارة، والتمويل، والإنتاج، والاتفاقيات والمؤسسات.

٦- إن تأثير العولمة في النمو الاقتصادي يظهر عندما يكون هناك علاقة تكامل في عملية الإنتاج بين الدول المتقدمة والدول النامية.

٧- يتعرض رأس المال الدولي لأزمات خطيرة مثل توقف المكسيك والأرجنتين وشيلي عن دفع أعباء الديون الخارجية وأكثرها ديون مستحقة للبنوك التجارية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، والأزمة الآسيوية .

٨- العولمة عامل رئيسي من عوامل زيادة التفاوت في توزيع الدخل في كل من الدول المتقدمة والنامية، واتساع الفجوة بين الدخول له وجوه متعددة.

٩- لقد ضاعفت موجات العولمة الاقتصادية، أثرت التحولات الكبرى في توجهات التنمية في مختلف دول العالم، التي فتحت فيها الأسواق بلا حدود، وتدفقت تجارة السلع والخدمات والمعلومات بغير قيود.

١٠- تتأثر اقتصاديات الدول النامية ، بانفتاح التجارة والتدفقات المالية الدولية، واختلال درجة العدالة، و مظاهر القلق والإزعاج الناتجة عن العولمة.

١١- لا سبيل لمواجهة العولمة إلا باتباع المبادئ العادلة والمحافظة على القيم الأخلاقية، والشعور بالمسئولية تجاه المجتمعات الأخرى على مستوى عالمي، والتكتل الاقتصادي الإسلامي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة بدلاً من تكريس السياسات القطرية الضيقة.

١٢- تحقيق درجة معقولة من التعاون والتكامل الاقتصادي الإسلامي ، بين دول منطقتنا العربية والإسلامية وإيجاد وحدة اقتصادية للبلدان العربية الإسلامية تكمن في السوق العربية الإسلامية والمشروعات المشتركة والتي يمكن للأمة أن تواجه بها تحديات العولمة المعاصرة.

المراجع

١. د . أحمد محمد على ، العولمة واقتصاد العالم الإسلامي، ضمن فعاليات المؤتمر الإسلامي العام الرابع - الأمة الإسلامية والعولمة - رابطة العالم الإسلامي، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م

٢. ثروة الأمم، آدم سميث.

٣. أسامة المجدوب، الجات، ص٧٧، الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٧م

٤. بول هرست وجراهام تومبسون، مساءلة العولمة، ص ١١٣، ترجمة إبراهيم فتيحي، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩م.

٥. الاقتصاد الدولي وحل ألغاز العولمة مقال منشور في مجلة - Foreign Policy 1998 ترجمة دانيال عبد الله نشرة الترجمة في مجلة الثقافة العالمية العدد ٨٨.

٦. جفري ساكس: الاقتصاد الدولي، مجلة الثقافة العالمية. العدد ٨٨ ص ٢٦، ١٩٩٨م.

٧. د. حسين بن عمر الحازمي : محاضرة منشورة في جريدة المدينة المنورة الأربعاء ١٤١٩/١/١هـ العدد ١٣٠٨٧ – الصفحة الاقتصادية.

٨. د. حسين عمر، المنظمات الاقتصادية الدولية ، ط٣، ١٤٠٤هـ ١٩٨٣م، تهامة – جدة – المملكة العربية السعودية.

٩. د. رمزي زكي: العولمة المالية، ص ٨٩، دار المستقبل العربي، ١٩٩٩م.

١٠. د. روبرت إي. غروس، إستراتيجية العولمة ، تعريب د .إبراهيم يحي الشهابي، ص ٣٢، مكتبة العبيكان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م الرياض.

١١. د. غازي عبد الرحمن القصيبي، مقالات العولمة والهوية الوطنية، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢٣هـ ، ٢٠٠٢م.

١٢ . د . عدنان الهندي: ندوة العرب والعولمة – التحديات والمواكبة – منشورة في جريدة المدينة المنورة الثلاثاء ١٤١٩/٨/١٩هـ / العدد ١٣٠١٦ الصفحة الاقتصادية ص ١٩ .

١٣ . السيد ياسين: العالمية والعولمة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ٢٠٠٠م القاهرة .

١٤ . سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية، دار الحامد للنشر والتوزيع ٢٠٠٤م، الرياض.

١٥ . ما يناردكينز – الاكتفاء الذاتي الوطني Mat ional Sleif – Sufficiency نقلاً عن الثقافة العالمية عدد [٨٨].

١٦ . جوناثان فيردمان، النسق العالمي والعولمة ومتغيرات الحداثة، مقال منشور في كتاب محادثات العولمة)، ١٩٩٥م مايك فيذر ستون، ترجمة عبد الوهاب علوب (المجلس الأعلى للثقافة، مصر)، ٢٠٠٠م.

١٧ . محمد آدم، العولمة الاقتصادية والأقطار الإسلامية.

١٨ . ميشيل تشو سو دوفيسكي، عولمة الفقر، ص١١ وما بعدها، ترجمة محمد مستجير مصطفى، الناشر للترجمة سطور، القاهرة ٢٠٠٠م.

١٩ . مؤتمر الإسلام والعولمة، الدار القومية العربية، القاهرة ١٩٩٩م.

٢٠ . هانس- بيتر مارتين، هارالد شومان، فخ العولمة، ترجمة د .عدنان عباس علي، مراجعة أ.د . رمزي زكي سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

المراجع الأجنبية:

(1) Michael P. Todaro and Stephen Smith Economic Development 8th Ed., Pearson Addison Wesley 2008, p.510-596.